أي وقت مضى؛ اذ أصبحت الوعود بمنحها أكثر ارتباطاً باحراز التقدّم على المسرح السياسي.

وبحصول «المساعدات المباشرة» على الشرعية والقبول، ونضوب مصادر تمويل المنظمة، اضافة الى بروز دور الداخل في عملية التسوية السياسية مقابل انحسار الاهمية السياسية للخارج، أبرزت أطراف أجنبية، قديمة وجديدة، اهتمامها واستعدادها للتمويل «التنموي» المباشر للارض المحتلة كمنفذ للتأثير السياسي المستقبلي. فالارض المحتلة أصبحت مع العملية السياسية عصب ومركز الحياة الفلسطينية، ومَنْ أراد التأثير، بشكل من الاشكال، على أي جانب من جوانب هذه الحياة، في المستقبل، عليه، منذ الآن، تحقيق وتحصين موطىء قدم داخل هذه الارض.

وفي المقابل، كان هناك الكثير من المنتظرين والراغبين في الداخل لانتهاز الفرصة المتاحة، خاصة وان الدلائل تشير الى ان العملية السياسية ستقود الى «المرحلة الانتقالية». ومع تزايد الشعور العام داخل الارض المحتلة ان البدء بتطبيق هذه «المرحلة» لم يعد سوى مسألة وقت، بدأت المصالح الذاتية، فئوية كانت أم شخصية، تسعى لـ «تدبير الذات»، منذ الآن، لتحصيل موقع «مناسب» في هذه المرحلة المقبلة. وبدأ الكثير من المبادرين السعي للحصول على حصة من «المساعدات المباشرة» لاستغلالها في «تدبير الذات» المستقبلي. وبدأت الاقتراحات ودراسات الجدوى تنهمر على الاطراف المموّلة من كل حدب وصوب، ووصلت التنافسات بين الفئات والاتجاهات والافراد الى ذروتها، فالجميع يريد حصة، والتمويل المستهدف الحاق البلاد مستقبلاً متوفر وبسير. والفرصة أصبحت بنظر الكثيرين متيّسرة ومتاحة للاغتنام. وأصبحت «التنمية» بذلك مطية لتفكيك المجتمع واختراقه بدلاً من ان تكون الوسيلة لتحقيق تماسكه ونمائه. ويقيناً بأن واقع «التنمية» الحالي في الارض الفلسطينية المحتلة ينذر بالخطر، وينبىء بأن خللاً أساسياً يكمن داخل المجتمع، وفي طرق التمويل، ومتابعة المشاريع التنموية، وصولاً الى تعريف أهداف العملية التنموية في الارض الفلسطينية من أساسها.

في مكامن الخلل

كثيرة هي المعيقات والعوامل السلبية التي تعترض سبيل القيام بعملية تنمية تستهدف تحقيق «الانطلاق» في الارض الفلسطينية التي تخضع للاحتلال الآن. وهذه المعيقات والعوامل السلبية متشابكة، فمنها ما هو موضوعي تفرضه الظروف، ومنها ما هو ذاتي ينبع من طبيعة وحراك المجتمع الفلسطيني، ومنها ما هو خارجي يتعلّق بطبيعة عمل وأهداف المصادر التمويلية. وبالطبع، فإن للمعيقات والعوامل السلبية التي تعاني منها العملية «التنموية» الجارية، حالياً، داخل الارض الفلسطينية أثر سلبي تراكمي وتصاعدي على مجرى وفحوى هذه العملية مستقبلاً، خلال «المرحلة الانتقالية» وبعد تحقيق الاستقلال. لذلك، يصبح الوعي بهذه المعيقات والسلبيات والعمل على تلافيها وتصحيح المسار، منذ الآن، أولوية فلسطينية قصوى. ويمكن تلخيص مكامن الخلل بالنقاط الاساسية التالية:

أولاً: المعروف ان الشعب والارض الفلسطينية تعرّضا لفترة مديدة من الزمن لحكم سلطات خارجية أعاقت تقدّمه في مجالات أساسية متعدّدة. وكان آخر هذه السلطات احتلال اسرائيلي احلالي استنزف جلّ طاقات ومقدّرات ومصادر هذا الشعب بشكل مستمر ومكثّف. وأدّى هذا الاحتلال ليس الى تجميد التقدّم الفلسطيني فحسب، وانما الى العمل، بصورة منظّمة، لهدم ما كان قد تمكّن هذا الشعب من بنائه عبر السنين الماضية على الرغم من جميع الظروف السلبية التي تعرّض لها. وبسبب هذا التدمير المنظّم والشامل، أصبحت الارض الفلسطينية بحاجة ماسة وملحّة للقيام بعملية